



التمويل والتنمية: ما أكثر ما يُقلقك على صعيد الاقتصاد الكلي؟

موريس أوبستفيلد: لقد تم تحديد المخاوف بوضوح في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهي إحداثيات: التوترات التجارية والتكيف مع الأوضاع المالية المختلفة في ظل ارتفاع الديون العامة والخاصة كثيرا عن مستوياتها في الماضي.

وعلى المدى الأطول، يمثل نمو الأجور والإنتاجية مشكلة. فكيف نحفز الابتكار؟

نحن بحاجة إلى إعادة نظر جذرية في الاستثمارات التعليمية في كل مكان. فقد تبين أن الاستثمارات في رأس المال البشري في المراحل المبكرة جدا من الحياة أمر غاية في الأهمية للنجاح في المستقبل. لكن حتى في المراحل اللاحقة من الحياة، يمكن أن تشجع على تحقيق قدر أكبر من المرونة للعاملين، وإطالة الحياة العملية، وتعويض الآثار المترتبة على شيخوخة السكان.

وسيساعد ذلك أيضا على التخفيف من حدة بعض مشكلات التكيف التي قد تكون مرتبطة بالتكنولوجيا والتجارة. وسيجعل الاقتصادات أكثر صلابة وأكثر قدرة على التعامل مع المشكلة العويصة طويلة الأمد المتمثلة في أننا لم نشهد تقاسم العاملين لمكاسب النمو. فهناك الآن شعور في كثير من البلدان بتوقف دخول العاملين عن النمو، وتراجع الحراك الاجتماعي، وتقلص الفرص المتاحة، وبأن الأطفال لن يكونوا أفضل حالا، بل قد يكون حالهم في واقع الأمر أسوأ. وهذه الاتجاهات تؤثر سلبا على سياستنا.

التمويل والتنمية: الولايات المتحدة والصين هما أكبر اقتصادات العالم وأكثرها ديناميكية. كيف ترى تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟

موريس أوبستفيلد: إن خلافاتهما تتجاوز بكثير العلاقات الاقتصادية. فهي تتعلق أساسا بقضية زعامة العالم. فإذا كنت بلدا مثل الولايات المتحدة، التي كانت أحد زعماء العالم وشكلت هيكل الحوكمة العالمي، فكيف تدير هذه العلاقة التي تتيح فرصا للتعاون ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على مخاطر الصراع؟

وإلى جانب ذلك، كيف تتصرف حيال التعامل مع نظام يختلف تماما عن نظامك من الناحية السياسية؟ إذا نظرت إلى المنهج الذي اتبعته إدارة أوباما تجاه العلاقة التجارية مع الصين، ستجد أن أحد العناصر المهمة تمثل في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والتي استبعدت الصين ولكنها اتسمت بالمرونة التي تتيح للبلدان (بما في ذلك الصين) الانضمام إذا وافقت على القواعد. وقد كان هذا المنهج بمثابة استراتيجية للحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة وربما أيضا للتأثير من خلال القوة الناعمة على طريقة ممارسة الصين للتجارة.

وعلى ما يبدو الآن أن العلاقة أصبح يغلب عليها طابع المواجهة، على صعيد التجارة بالتأكيد. ولست متأكدا من أن المواجهة ستكون مثمرة في نهاية المطاف لأنها تبرز فكرة أن

إحداثيات تغيير ملحوظ

موريس أوبستفيلد يتحدث عن فترة عمله في منصب كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي

بمناسبة تقاعده عن العمل وهو في منصب كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي في نهاية ٢٠١٨، يطرح موريس أوبستفيلد أفكاره حول التوترات التجارية، واتساع نطاق عدم المساواة، وأهمية التعليم، والعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وذلك في مقابلة مع جيتا بات من مجلة التمويل والتنمية. ويعتزم أوبستفيلد العودة إلى جامعة كاليفورنيا في بيركلي، حيث كان اقتصاديا أكاديميا بارزا لمدة ٢٤ عاما وشارك في تأليف كتابين دراسيين مهمين في مجال الاقتصاد الدولي. وسيخلفه في صندوق النقد الدولي جيتا جوبينات من جامعة هارفارد.

على أحد البلدين أن «يفوز» وأن يكون مهيمنا، بدلا من إنشاء هيكل يستطيع البلدان التعايش في إطاره واحتواء الصراعات.

التمويل والتنمية: ما هي بعض التطورات الاقتصادية العالمية الأكثر إثارة للدهشة خلال السنوات الثلاث التي قضيتها في منصب كبير الاقتصاديين بال صندوق؟

موريس أوبستفيلد: عندما توليت المنصب، كانت الصين قد خفضت قيمة اليوان مؤخرا وغيرت نظام سعر الصرف، وكانت أسواق الأصول في حالة اضطراب. وقد أعقب ذلك فترة من القلق بشأن نمو الصين واستقرارها، مما أثر على أسواق الأصول العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

وكانت المفاجأة التالية هي التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي جاء في منتصف عام ٢٠١٦ في وقت كنا نظن فيه أن الأسواق ما زالت مهتزة بعض الشيء وكنا قلقين بشأن احتمال حدوث تطورات سلبية.

وبعد ذلك بوقت قصير، كانت لدينا الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وكانت نتيجتها مفاجئة أيضا وبداية لديناميكية جديدة، حيث أشارت التوقعات من ناحية إلى زيادة تدابير التنشيط المالي في الولايات المتحدة بدعم من ارتفاع الأسعار في البورصة. ولكن على الجانب السلبي، كانت هناك ضجة كبيرة بشأن التجارة وإمكانية إعادة التفاوض بشأن العلاقات التجارية الأساسية، والتي تحولت بعد أكثر من عام إلى واقع ملموس.

وكان هذا كله يحدث على خلفية قيام الاحتياطي الفيدرالي بتطبيع السياسة النقدية تدريجيا. ففي ديسمبر ٢٠١٥، بدأ الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة، ومع استمرار ارتفاعها، واجهنا فترة من زيادة تشديد الأوضاع النقدية في الأسواق الصاعدة.

التمويل والتنمية: هل تشعر بمسؤولية تأثير أبحاثك على السياسة؟

موريس أوبستفيلد: أنت دائما تريد أن تكون أبحاثك قوية وذات مصداقية قدر الإمكان. وإذا كان الحال كذلك، لا أشعر بالقلق منها. والمرء يشعر بقلق أكبر بشأن إساءة النصيحة الصحيحة في حالة الأزمات، حيث قد يرتكب خطأ فادحا يؤدي إلى معاناة الكثيرين.

وقد أدركت هذه المسؤولية لأول مرة في أغسطس ٢٠١٥، قبل أن أتولى هذا المنصب مباشرة. فقد خفضت الصين قيمة عملتها في ذلك الشهر، وبدأت الأسواق العالمية في الانهيار. وأطلق بعض الاقتصاديين البارزين تغريدات مذعورة وباعثة على القلق. وكان رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة، جيسون فورمان، في إجازة رعاية طفل، وبصفتي عضوا في المجلس، كنت بالتالي خبير الاقتصاد الكلي المسؤول. واستدعاني الرئيس أوباما، وأنا وزير الخزانة، جاك لو، إلى المكتب البيضاوي.

وقد بدا الرئيس هادئا بشأن الأمر كله. ونظر إلىّ وسألني: «هل ينبغي أن أقلق؟» فقلت لنفسني: «لم أتعرض

لهذا الموقف من قبل، لكن ربما سأواجه كثيرا أثناء عملي في الصندوق». كان لدي بضع ثوان لأفكر في إجابتي. وقلت: «لا، سوف تستقر الأسواق، ولا أعتقد حاليا أن هذه ستكون نهاية العالم».

ونظر الرئيس بعد ذلك إلى الوزير لو، قائلا: «ما رأيك يا جاك؟» فأجاب: «أوافقه الرأي». فقال الرئيس: «حسنا، شكرا». وأضاف في نهاية الاجتماع «هل يمكن أن نطلب من هؤلاء الناس وقف تغريداتهم؟».

التمويل والتنمية: ما أكثر المجالات التي تمكنت فيها من إحداث تغيير ملحوظ؟

موريس أوبستفيلد: لم تكن التجارة في الماضي محور تركيز كبيرا في الصندوق، لكننا عززنا نشاطنا بالفعل في هذا المجال. وتم إيلاء اهتمام أكبر بكثير لاعتبارات عدم المساواة واحتوائية النمو. وتم القيام بمزيد من العمل في قضايا المناخ. فعندما جئت إلى الصندوق، كانت هناك شكوك حول ما إذا كان المناخ أمرا ينبغي دراسته. فنحن في الصندوق

«أنت دائما تريد أن تكون أبحاثك قوية وذات مصداقية قدر الإمكان».

نناقش المجالات الحيوية للاقتصاد الكلي، وهذا التهديد يؤثر تأثيرا كبيرا بالفعل على «الاقتصاد الكلي». ومن الطبيعي أن يقلق الصندوق بشأن أوجه فشل التنسيق العالمي، والتغير المناخي هو أكبر وأهم مثال على ذلك. وإذا كان لي أي تأثير على التفكير بشأن تلك القضية في الصندوق، سأكون في غاية السعادة.

التمويل والتنمية: ما هو في رأيك دور الصندوق الآخذ في التطور؟

موريس أوبستفيلد: علينا إدراج منظور أطول أجلا في رقابة الصندوق. فنحن غالبا ما ننظر بشكل مكثف على المدى القصير أو المتوسط، ولكن ينبغي أن يكون هناك مزيد من التفكير على المدى الطويل، حتى يمكننا تحفيز السلطات بشكل أقوى على التفكير في المستقبل البعيد، وفيما هو أبعد من الدورة السياسية بكثير. وقد يتطلب ذلك أيضا أن نفكر بشكل أشمل إلى حد ما.

وعلينا أن ندرك أن لدينا مكانة فريدة كمؤسسة قائمة منذ عهد بعيد تعمل بدرجة معقولة من الاستقلالية عن الممارسات السياسية اليومية. وأعتقد أن علينا أن نضع في اعتبارنا مدى خصوصية هذا الموقف، وأن نعرف كيفية استغلاله بفعالية أكبر. **FD**

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمرعاة الوضوح والطول المناسب. ويتوفر النص الأطول لهذه المقالة في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.fandd.org.